تصريح صحافي لرئيس الدائرة الإعلامية في منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبد ربه، يطالب فيه بتجريد المستوطنين الإسرائيليين من السلاح وتأمين حماية دولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة[1]

تونس، 1994/2/25

"ان مجموعة من المستوطنين الصهاينة هي التي قامت بإطلاق النار على المصلين الفلسطينيين"، مضيفاً: ان هذه المجموعة كان يقودها أحد المستوطنين الإسرائيليين في كريات أربع وهو برتبة نقيب (كابتن) في الجيش الإسرائيلي واستمر اطلاق النار على المصلين لمدة من الوقت، وذلك رغم وجود ثلاث نقاط حراسة على مدخل الحرم الإبراهيمي للجيش الإسرائيلي، الذي لم يتدخل على الإطلاق أثناء اطلاق النار على المصلين، بل تدخل بعد ذلك لاطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين الذين وصلوا من مدينة الخليل لانقاذ أخوانهم"، موضحاً: أنه لا يوجد عاقل يصدق بأن شخصاً واحداً يستطيع ان يقتل العشرات ويجرح المئات لوحده وبسلاحه الفردي خلال دقائق معدودة.

وقال "ان ما قامت به عصابات المستوطنين اليوم، هو تنفيذ للسياسة التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية بتسليح المستوطنين وفي إعطاء الحق لهم بإطلاق النار على المواطنين العزل.

وأضاف: ان قيادة المنظمة ترفض كل المزاعم الإسرائيلية التي تحاول تصغير حجم هذه الجريمة وإلقاء المسؤولية حسب العادة على شخص واحد أصيب بالجنون. ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر ان فرص السلام أصبحت مهددة بشكل جدي، ولا يمكن ضمان تحقيق أي اتفاقيات للسلام، واحترامها والالتزام بها في ظل وجود عصابات المستوطنين المسلحة.

ان الخطوة الأولى تتمثل في تجريد هذه العصابات من السلاح وبدون ذلك لا ضمان لتحقيق أية خطوات على طريق السلام".

وشدد عبد ربه على "ان هذه الجريمة تبين ان المستوطنين في الأراضي الفلسطينية هم قنبلة موقوتة تنفجر في أية لحظة لتهديد عملية السلام ولاحباط خطوات السلام وهذا يتطلب بحث قضية وجود المستوطنين بأكملها فلا يمكن الجمع بين وجود عصابات القتلة وبين السلام.

(..) ان وجود المستوطنات بأكمله هو أمر مطروح للبحث وبدون ذلك لا يمكن ضمان تحقيق السلام الشامل".

وقال عبد ربه: ان حكومة رابين تذرعت دائماً بذريعة الأمن، وكانت هنالك مطالب اسرائيلية لضمان أمن الاسرائيليين وفي كل المفاوضات التي جرت كان الغطاء الذي تتغطى به حكومة رابين هو موضوع الأمن؛ والآن، يتبين ان الذي يحتاج الى الأمن هم الفلسطينيون. حاجتنا

---

[1] **المصدر**: فلسطين الثورة، نيقوسيا ع 975 (1994/3/6)، 8.

الى الأمن في مواجهة ارهاب الجيش الاسرائيلي والمستوطنين، اننا نتهم عدداً من كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي بالتواطؤ مع المستوطنين، وبتسهيل عمليات الارهاب ضد الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي يقوم بدوره أيضاً في اعمال الارهاب، والدليل على ذلك ما حدث في قريتي أبو ديس والرام خلال اليومين الماضيين.

وقد حدد الأخ عبد ربه، في حديثه هذا، الأسس التي سيحدد الفلسطينيون موقفهم في ضوئها فيما يتعلق بعملية السلام فقال: ان المنظمة بانتظار اتخاذ اجراءات فعلية من قبل مجلس الأمن الدولي لضمان تأمين الحماية الدولية للمواطنين الفلسطينيين أولاً، وثانياً، ان يصدر القرار من مجلس الأمن الدولي بتأكيد أن وجود المستوطنين والمستوطنات هو أمر غير شرعي ويجب رحيلهم، والأمر الثالث: قيام الحكومة الإسرائيلية بإجراءات حدها الأدنى هو تجريد عصابات المستوطنين من السلاح وعلى ضوء ذلك سوف نقرر موقفنا في الفترة القادمة.

وحول اتصال رئيس الحكومة الإسرائيلية، يتسحاق رابين بالأخ أبو عمار، قال الأخ عبد ربه: لم يجر الحديث في هذا الاتصال عن أي شيء ملموس، فقط، كلمات اعتذار واسف، وإدانة للجريمة؛ وهذا لا يكفي بالنسبة لنا، المطلوب اجراءات عملية وملموسة.

وحول اجتماع الرئيس الفلسطيني مع السفراء العرب (أنظر تقرير الرئيس)، قال عبد ربه:

ان المنظمة في حاجة الآن الى موقف عربي وإسلامي ليس فقط لإدانة هذه الجريمة وإنما لتشكيل قوة ضغط من أجل تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومن أجل تأكيد أنه من المستحيل تحقيق السلام في ظل وجود الاستيطان والعصابات الاستيطانية المسلحة.

وأكد الأخ ياسر عبد ربه في الختام ان الخطوات القادمة للمنظمة سوف تتقرر على ضوء ما سيتم اتخاذه من اجراءات ملموسة من جانب مجلس الأمن ومن جانب الحكومة الإسرائيلية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/